مركز المسبار للدراسات والبحوث
Al Mesbar Studies & Research Centre

الشرطة الدينية (2)

الدول – المؤسسات – الثورات

الكتاب 111 مارس (آذار) 2016

كتاب شهري يصدر عن مركز المسبار للدراسات والبحوث

النساء في إيران ونظام الوصاية

ريتا فرج(*)

تدفع النساء -غالباً- أثماناً باهظة في مرحلة التحولات السياسية الكبرى، لا سيما إذا أعقبها انتكاسات مجتمعية، بحيث يمكن الافتراض أن المعيار المتحكم، كما حصل في التجربة الجزائرية الثورية نهاية خمسينيات وبداية ستينيات القرن الماضي، والتجربة الثورية الدينية الإيرانية (1979)، هو إقصاء النساء عن الحياة العامة على الرغم من فاعليتهن ومشاركتهن في الحراك الثوري بمحركاتها الوطنية أو الدينية.

(*) باحثة لبنانية، عضو هيئة التحرير في مركز المسبار للدراسات والبحوث.

يتسم حضور النساء داخل الفضاءات العامة في إيران بمحددات دينية واجتماعية متفاوتة بين المدن الكبرى والأرياف. وتتأرجح الحالة الإيرانية بين الانفتاح والانكماش وفقاً للمعطى السياسي، فلا يمكن الحديث عن نظام فصل تمييزي حاد، على الرغم مما يفعله «مقاولو الأخلاق» -كما يجترح عالم الاجتماع الأميركي هوارد بيكر (Howard Becker) (1928)- من ملاحقة الإيرانيات ومراقبتهن وحتى سجنهن، ومعاقبة النساء الناشطات المناهضات للخطاب الديني الرسمي.

الثورة الإسلامية... الإيرانيات تحت سطوة الأسلمة

يقارن الباحث الفرنسي تييري كوفيل (thierry coville) بين الثورة الإيرانية وحركات أميركا اللاتينية الشعبوية، ملاحظاً أن الألق الثوري في إيران يقترب من الحركات الشعبوية، حيث استطاع تعبئة الجماهير مستعملاً خطاباً راديكالياً يهاجم السلطات الخارجية والطبقات المهيمنة[1]. ما إن أطاحت الثورة الإيرانية بنظام الشاه حتى بدأت باتخاذ إجراءات وتمييزات تجاه النساء. فُرض الحجاب على النساء في الإدارات العامة سنة 1980، ثم فُرض ارتداء الحجاب شيئاً فشيئاً في كل المجال العام. حُظر على النساء عدد معين من المهن مثل مهنة القاضي. بموازاة ذلك، ما بين سنتي 1979 و1981 كانت حملة تطهير القطاعين العام والخاص، الرامية إلى طرد النساء المتغربنات جداً من عالم العمل، قد أدت إلى رحيل ألوف النساء بالتسريحات، بالتقاعدات المُبكرة أو بالهجرة بالنسبة إلى النساء اللائي لا يتحملن النظام الجديد[2].

(1) كوفيل، تييري، إيران الثورة الخفية، تعريب: خليل أحمد خليل، دار الفارابي، بيروت، الطبعة الأولى، 2008، ص128.

(2) المرجع نفسه، ص149.

إن أخطر إجراء اتخذه النظام الجديد إلغاء قانون حماية الأسرة[3]، أي قوانين الأحوال الشخصية، التي تمت المصادقة عليها عام 1967 وتم تعديلها عام 1975، حيث ضمنت حقوقاً متساوية للنساء في الزواج والطلاق، وعززت حقوقهن في الوصاية على الأطفال، ورفعت الحد الأدنى لسن الزواج للنساء حتى (18) سنة و(20) سنة للرجال، وعملياً ألغت تعدد الزوجات[4].

كرست القوانين التي أقرتها الثورة الإسلامية نظام الوصاية الأبوي على صعيد تعدد الزوجات والميراث والشهادة، وحتى في ما يتعلق بقانون القصاص، المُقر بعد الثورة، حيث ديّة المرأة كانت تساوي نصف ديّة الرجل. هذا إلى جانب فرض الحجاب وإلزامية احترام اللباس الإسلامي، وقد تعرضت النساء إلى مراقبة أجهزة الأمن النسائية في القطاع العام[5]. ومن أخطر القوانين الجزائية التي أقرت عام 1983 قانون الرجم. جاء في المادة (74) من القانون الجزائي «الزنا، بغض النظر، إذا كان عقابه الجلد بالسوط أو بالرجم، يمكن إثباته بشهادة أربعة رجال عادلين أو ثلاثة رجال عادلين وامرأتين عادلتين». ونصت المادة (82) على أن: «عقاب الزنا في الحالات التالية هو الموت بغض النظر عن العمر والوضع الزوجي للمذنب/ة: في حالة الزنا بين رجل غير مسلم وامرأة مسلمة، وفي هذه الحالة تطبق على الزاني (الرجل غير المسلم) عقوبة الموت. أما المادة (83) فقد جاء فيها: «الزنا في الحالات التالية يعاقب عليه بالرجم[6]: 1- الزنا من قبل رجل متزوج لزوجة دائمة كان قد جامعها،

(3) ترتب على إلغاء قانون حماية الأسرة منح الرجال الحق في تعدد الزوجات وحق الطلاق من طرف واحد، وكذلك الأولوية في حضانة الأولاد، وخفض العمر الأدنى للزواج إلى (9) سنوات بالنسبة للبنات. حسب التشريع الجديد، حتى تتزوج امرأة يلزمها الحصول على موافقة والدها، أو في حال وفاته جدها أو عمها. أدى الضغط من قبل الحركات النسائية إلى تصويت البرلمان عام 2003 على قوانين تجيز الطلاق بمبادرة من المرأة، وتُحدد أنماط حضانة الأولاد في اتجاه موات أكثر للأم، لكن تلك القوانين لم يقرها مجلس صيانة الدستور. المرجع نفسه، ص149-150-152. وفي يوليو (تموز) 2002 رفع القانون الحد الأدنى لسن الزواج الى 13 عاماً للفتيات و 15 عاماً للفتيان.

(4) خراساني، نوشين أحمدي، مليون توقيع للنساء الإيرانيات: حملة من أجل المساواة.. القصة الداخلية، تقديم: مهناز أفخمي، منظمة التضامن النسائي للتعلم من أجل الحقوق والتنمية والسلام، سلسلة الترجمة، الطبعة الأولى، 2011، ص121.

(5) كوفيل، تييري، إيران الثورة الخفية، مرجع سابق، ص150.

(6) تنص المادة (102) من قانون العقوبات الإيراني على وجوب دفن الرجال حتى خصورهم والنساء حتى صدورهن عند التنفيذ، وتنص المادة (104) على أن الحجارة المستخدمة لا ينبغي أن تكون كبيرة بحيث تقتل الشخص جراء ضربة واحدة أو ضربتين، ولا ينبغي أن تكون صغيرة جداً بحيث لا يمكن أن تكون على النحو المحدد كحجارة، وعلى الرغم من المطالب الداخلية بإيقاف هذا القانون بعد أن أجازت اللجنة القضائية التابعة للبرلمان تعديلاً لمشروع جديد لقانون العقوبات يلغى فيه الرجم تماماً، لكن مجلس صيانة الدستور لم يوافق عليه حتى الآن. المرأة في إيران معرضة لخطر الرجم أكثر من الرجل لأنها الأكثر عرضة للإدانة بالزنا. وفي غالب الحوادث التي تقع فيها جرائم الشرف تجبر المرأة على أيدي أفراد من أسرتها على إشعال النار في نفسها، وتنتشر هذه الجرائم بشكل خاص في مقاطعات إيلام

وما زال يجامعها كلما رغب في ذلك. 2- الزنا لامرأة متزوجة مع رجل بالغ في حال كانت المرأة زوجة دائمة وكان لها علاقات جماع مع زوجها وقادرة على القيام بذلك ثانية»[7].

سارت سياسات التمييز ضد النساء بموازاة منظومة فرض نظام أخلاقي جديد. وقد عمل «مقاولو الأخلاق» على إرساء الفصل بين الجنسين في المدارس والثانويات، ومُنع على المسلمين استهلاك الكحول وفُرضت عقوبات جسدية. وباتت العلاقات الجنسية خارج الزواج غير شرعية، وصارت الدعارة تعاقب بالإعدام. يشير تييري كوفيل إلى أن هذه القوانين ترافقت مع رقابة سياسية من قبل حراس الثورة للسلوكات المنحرفة. وينقل عن الباحثة الإيرانية فريبا عادلخواه[8] (Fariba Adelkhah): «إن إيران هي أحد البلدان الفريدة التي تُعتبر فيها المسألة الجنسية -أيضاً- مسألة سياسية صريحة». ويتابع: صار من الخطورة نسبياً، بالنسبة إلى شخصين غير متزوجين وبدون علاقات قرابة، أن تراقبهما قوات التعبئة (أعضاء منظمات الشبيبة الشعبية) أو حراس الثورة، في السنوات الأولى التي تلت الثورة[9].

أدت سياسات التمييز الجنسي إلى انتقادات شديدة من قبل النساء الناشطات، ولمعت أسماء نسوية[10] تنتقد الإجراءات الإسلامية الصارمة تجاه النساء، منها على

وخورستان. وفي 2003 كان هناك (45) جريمة قتل دفاعاً عن الشرف في قبيلة واحدة، وجميعهن تحت سن العشرين. وفي 2001 فقد ما مجموعه (565) امرأة حياتهن في جرائم ذات صلة بالشرف، وأفادت تقارير بأن (367) امرأة منهن قد فقدن حياتهن نتيجة التضحية بالنفس. انظر: العنف ليس ثقافتنا، الحملة العالمية لوقف القتل ورجم المرأة، مجموعة من الباحثات، مارس (آذار) 2010.

(7) خراساني، نوشين أحمدي، مليون توقيع للنساء الإيرانيات: حملة من أجل المساواة.. القصة الداخلية، مرجع سابق، ص117.

(8) نحيل على كتاب فريبا عادلخواه الصادر بالفرنسية «الثورة تحت الحجاب: النساء الإسلاميات في إيران»:
Adelkhah, Fariba, La revolution sous le voile: Femmes islamiques d›Iran, Karthala (1991).

(9) كوفيل، تييري، إيران الثورة الخفية، مرجع سابق، ص155. إن سياسات الفصل بين الجنسين المطبقة في المدارس والثانويات لم تتمكن الثورة من فرضها داخل الجامعات، فقد تواصل الاختلاط. وكان من المضحك -كما يلاحظ كوفيل- أن تحاول السلطات الإيرانية الفصل بين الجنسين في الحافلات العامة، فيما اكتظاظ التاكسيات الجماعية يؤدي إلى تلاصق شديد جداً.

(10) لم تأخذ الحركة النسوية في إيران منذ بداياتها الأولى صفة الحركات القائمة على المطالب النسوية، فقد حملت شعارات وعناوين سياسية وطنية، وتعتقد زهرا رهنورد أن أول حركة نسوية في إيران من الناحية التاريخية هي انتفاضة التنباك (1891-1892)، حين شاركت النساء بفاعلية في «إبطال اتفاقية استعمارية وقعها ناصر الدين القاجاري مع بريطانيا»، وجاء تحرك النساء الإيرانيات استجابة لفتوى آية الله محمد حسن الشيرازي. إن أول حركة نسوية إيرانية جاءت سياسية وضد استعمارية، وينظر الكثير من الباحثات الإيرانيات ومنهن زهرا رهنورد (زوجة مير حسين موسوي وناشطة نسوية) بإعجاب إلى تلك الفترة التاريخية، وترى أنها أسست للحضور السياسي للمرأة الإيرانية، لكن ناشطات ومثقفات أخريات، منهن الناشرة والناشطة النسوية شهلا لاهيجي، يقرأن تلك الفترة بصورة مغايرة؛ إذ يرين أن هذا الحضور يعكس بصورة جوهرية الطبيعة الأبوية للمجتمع في ذلك الوقت. صحيح أن النساء الإيرانيات شاركن بفاعلية في

سبيل المثال لا الحصر: عالمة الاجتماع زيبا مير حسيني[11]، وشيرين عبادي، وشهلا لاهيجي، وزهرة أرزاني. وقعت هذه الأسماء عريضة «حملة المليون توقيع» تطالب بتغييرات في القوانين التي تميز ضد المرأة عام 2006. وصدر كتاب حول أهداف هذه الحملة عنوانه: «مليون توقيع للنساء الإيرانيات: حملة من أجل المساواة». إلى ذلك برزت أصوات نسائية إيرانية في مجالات الفنون والإخراج السينمائي والرواية تنتقد بشدة «الخمينية». أبنوس شلماني فرنسية من أصل إيراني نشرت كتاباً بالفرنسية (Khomeiny, Sade et moi) (2014) (الخميني والماركيز دو ساد وأنا). في مقابلة أجريت معها تتحدث عن «الثورة الخمينية المهووسة بفرض الحجاب وجنسنة جسد الأطفال». تقول: «لا يختلف ملالي إيران عن «الإخوان المسلمين» في الرغبة الجامحة بشطب جسد المرأة. حدّت كل الديانات -عموماً- من حرية الجسد الأنثوي في الفضاء العام. يبقى حضور جسد المرأة مستهجناً في الفضاء الإسلامي، ويبقى هاجس الرجل المسلم المركزي. فما دام جسد المرأة ينعم بالحرية، فكأن هذا يعني أن سلطته في خطر. الهدف من فرض الحجاب وسيلة استعراضية لتأكيد الانتماء إلى الإسلام ومطالبة الآخرين بالاعتراف بذلك. هو تأكيد علني لدونية المرأة، سياسياً، واجتماعياً، وثقافياً. ما الخطر المحتمل في جسد فتاة في السادسة حتى يغطّى بهذا الشكل؟ لماذا الذعر؟ بفرضهم الحجاب على الصغيرات مثلما يفعلون مع النساء جميعاً، يضعون أجسادهن في مستوى البالغات. هكذا يجنسنّ وهنّ في سن الطفولة»[12]!

الثورة الدستورية (المشروطة) إلا أن هذه المشاركة جاءت استجابة لمقتضيات السيطرة الأبوية، وعبرت عن نفسها بالفتوى الصادرة عن رجال الدين الذين شجعوا النساء على مقاومة القوى الخارجية. وبناء عليه، فإن لاهيجي ترى «انتفاضة التنباك» -التي ارتكزت بشكل أساسي على الفتوى- في حقيقتها أنموذجًا للطاعة، «طاعة الرجال عمومًا ورجال الدين على وجه الخصوص». الصمادي، فاطمة، المرأة الإيرانية والرئاسة.. فاكهة السياسة المحرمة، موقع الجزيرة للدراسات، 26 مايو (أيار) 2013، متوافر على الرابط التالي:
http://studies.aljazeera.net/issues/2013/05/201352616501467455 8.htm

(11) راجع: حسيني، زيبا مير، نحو تحقيق المساواة بين الجنسين: قانون الأسرة الإسلامي والشريعة، نحو تحقيق المساواة داخل الأسرة، 2009.

(12) الإيرانية أبنوس شلماني صاحبة كتاب «الخميني، الماركيز دو ساد وأنا»: أحرقتُ الحجاب لأن جسدي حرٌّ لكنه مستهجَن في الفضاء الإسلامي، صحيفة النهار اللبنانية، 4 أغسطس (آب) 2014، متوافر على الرابط المختصر التالي:
http://cutt.us/d7zFL

أخوات الباسيج: حملات القمع ضد النساء

أ- الباسيج النشأة التاريخية

الباسيج كلمة فارسية تعني «التعبئة» وهي تشير إلى تعبئة المتطوعين من أنصار الثورة الإسلامية في إيران، للدفاع عن الثورة في وقت السلم والحرب، وملاحقة المنشقين والمعارضين للنظام في جميع الأوقات. وهي قوات صدامية، يتسلح أفرادها بالهراوات والسلاسل، وغالباً ما يحملون الحجارة، وأحياناً السكاكين. تضم مئات الآلاف من العناصر، وهناك تقديرات تقول: إنهم يتجاوزون الثلاثة ملايين إيراني من الرجال والنساء، غالبيتهم من المدنيين إضافة إلى عدد من الوحدات المسلحة[13].

يشير الباحث المصري المختص في الحركات السلفية: علي عبدالعال، إلى أن «الباسيج» جرى تشكيلها «بأمر الخميني بعد انتصار الثورة عام 1979، كقاعدة تغذية للحرس الثوري، وأناط بها مهمة أمنية وليست سياسية في الدفاع عن الثورة ومبادئها، ومع اندلاع الحرب مع العراق (1980) اعتبر الانضمام إليها شكلاً من أشكال التطوع في الجيش، خصوصاً لدى الذين أولعهم الحماس للانخراط في هذه الحرب وما عرف بـ«الدفاع المقدس» ضد الرئيس العراقي صدام حسين. ومنذ يناير (كانون الثاني) 1980 وُضعت الباسيج تحت إمرة الحرس الثوري أو (الباسدران) قوات النخبة في الجمهورية الإيرانية، فبخلاف غالبية دول العالم، تتميز إيران بأن لديها -بالإضافة إلى الجيش النظامي التقليدي وقوات الأمن الداخلي (الشرطة)- تنظيماً عسكرياً موازياً للقوات النظامية، يتمتع بدور كبير ونفوذ واسع في البلاد، وهو جيش أيديولوجي، تتلخص مهمته في حماية نظام ثورة الخميني، وهو يراقب الجيش الإيراني نفسه، ويشرف أفراد منه على قطاعات واسعة من الاقتصاد، ومؤسسات السلطة، ويخضعون مباشرة لإمرة مرشد الثورة علي خامنئي. والباسيج أحد أجنحته التي يُلزِم أعضاءها بأمور عقدية صارمة، ويفرض رقابة مشددة على قيادتها، وقد لعبوا دورًا كبيرًا خلال الحرب العراقية- الإيرانية. وبدءاً من منتصف تسعينيات

(13) عبدالعال، علي: «الباسيج» وأخواتها.. ميليشيا القمع السلطوي في إيران، الوفد البوابة الإلكترونية، 10 فبراير (شباط) 2012، متوافر على الرابط المختصر التالي:
http://cutt.us/xZPIH

القرن المنصرم ركزت الباسيج على مكافحة الشغب وتأمين الوضع الداخلي (...) وانخرطت قوات الباسيج في السجالات السياسية والفكرية الداخلية»[14].

ب - أخوات الباسيج... حارسات الأخلاق

أسست مرضية دباغ (حارثة الخميني في باريس) جناحاً نسائياً للباسيج الذي يدعى (أخوات الباسيج). يعود تشكيل هذا الجناح إلى أحداث الحرب العراقية-الإيرانية، حيث شرع النظام الإيراني في تأسيس معسكر تدريبي خاص بالنساء، ضم آلافاً منهن أرسلن للجبهة، وكانت الكثيرات على صلة قرابة بمقاتلين على الجبهة، فعملن بالتمريض والطبخ ورفع معنويات المقاتلين. بلغ عددهن عام 1994 نحو (147) ألف مقاتلة تلقين التعليم والتدريب العسكري المتطور، وأطلقن -لاحقاً- وحدة طوارئ لقمع المنشقات داخل البلاد، فجرى على أيديهن اعتقال وتعذيب عدد كبير من المعارضات[15]. وتُعد «مرضية دباغ» أبرز مؤسسي «أخوات الباسيج» وهي الملهمة لنسائه المقاتلات، تعرضت لملاحقة السافاك حتى اعتقلت قبل الثورة بأعوام وتعرضت للتعذيب عام 1972 بسبب عملها مع الدوائر المقربة من الخميني، أطلق سراحها بعد تدهور صحتها، وبعد خروجها تركت إيران بمساعدة محمد منتظري فسافرت إلى أوروبا (...). يعرفها الإيرانيون بـ(المرأة التي رافقت الإمام في منفاه) فهي المرأة الأشهر في إيران، شاركت في الثورة حاملة السلاح في أحياء طهران والمناطق، ودربت النساء عسكرياً، وحملت الأسلحة والصواريخ في مرتفعات كردستان القاسية، كما ترأست الحرس في منطقة همدان وتولت مسؤولية التعبئة النسائية في كل إيران. شاركت دباغ في الحرب مع العراق، وانضمت إلى الحرس الثوري بدور قيادي بارز لتصفية منظمات المعارضة، كما أرسلت في وفد نهاية الثمانينيات إلى موسكو للقاء غورباتشوف حاملة رسالة الخميني إليه برفقة آية الله جوادي، وفي التسعينيات ترأست جمعية النساء في إيران ودخلت البرلمان خلال عدد من الدورات[16].

---

(14) المرجع نفسه.

(15) المرجع نفسه.

(16) المرجع نفسه.

في مقالة تحت عنوان (إيران: في عالم «الباسيج» «الإخوة» للأمن و«الأخوات» لمشاكل المجتمع) تلفت الباحثة الأردنية المختصة في الشؤون الإيرانية: فاطمة الصمادي، إلى أن اسم «باسيج الأخوات» تغير ليصبح «باسيج مجتمع النساء» المكلف بالتصدي للمشكلات الاجتماعية، ونشر «ثقافة العفاف والحجاب» وتحكيم بنيان العائلة. وقد بدأ المسؤولون الإيرانيون يحذرون من أزمة تمر بها الأسرة الإيرانية بفعل مشكلات عدة في مقدمها الطلاق والعنف. وجاء الحديث عن تعزيز الدور الاجتماعي لـ«باسيج» مترافقاً مع حملات «مراقبة الحجاب» التي تقوم بها دوريات الشرطة. ومن الواضح أن الحكومة الإيرانية -كما تلاحظ الصمادي- لديها خطة لتكليف هذه القوات بالتصدي لعدد من الأمراض الاجتماعية المنتشرة في المجتمع الإيراني، وتحظى مشكلة الدعارة بنقاش مستفيض لدى عضوات وقائدات الـ«باسيج النسائي»، وتعاظم القلق بشأن هذه المعضلة مع دراسات تحذر من انخفاض سن الدعارة في إيران إلى (15) عاماً، وتتناقض الأرقام بشأن هذه المعضلة بصورة تستوقف الباحثين، فالعدد يختلف من ثلاثة آلاف إلى ثلاثين ألف امرأة. وتشير نتائج تحقيق أجري على (147) امرأة يمتهن الدعارة إلى نسبة تعليم متدنية للغاية بينهن. وفي بحث آخر أجري في مدينة طهران، كشف رئيس قسم علم النفس في جامعة تربيت مدرس كاظم رسول زاده طباطبائي أن الدعارة وبعد أن كانت منتشرة بين الفئة العزباء أصبحت منتشرة بين المتزوجات، كما أن سن المباشرة بالدعارة انخفض ليصل إلى (15) سنة في حين كان السن في العقدين الثامن والتاسع من القرن العشرين (30) سنة فأكثر[17].

لا تكتفي «أخوات الباسيج» بمراقبة ومعاقبة النساء غير الملتزمات بالزي الإسلامي الذي فرضته الثورة، والذي بدأ يتخذ أنماطاً عدة من أشكال التمرد النسائي على سياسات التمييز الديني والاجتماعي، وفي الغالب تتعرض التظاهرات السلمية النسائية المطالبة بالإصلاحات إلى قمع ممنهج على أيدي الشرطة وميليشيا الباسيج. ففي يونيو (حزيران) عام 2006 تعرضت النساء إلى الضرب خلال مشاركتهن في تظاهرة تطالب بإصلاحات قانونية على أيدي الشرطة، بما في ذلك

(17) الصمادي، فاطمة، عددهم سيبلغ ثلاثين مليون متطوع ومتطوعة، إيران: في عالم «الباسيج». «الإخوة» للأمن و«الأخوات» لمشاكل المجتمع، صحيفة الحياة، 5 ديسمبر (كانون الأول) 2010، العدد: (17411).

من قبل وحدة كبيرة من الشرطيات، حيث قُبض على نحو (70) امرأة لمشاركتهن فيما زعمت السلطات بأنه تظاهرة غير قانونية. وحُكم على نساء عدة بمن فيهن منظمات التظاهرة: فريبا داوودي وشهلا إنتصاري وبارفين أردالان ونوشين أحمدي خرساني وسوسن تهماسيبي، بالسجن بتهم القيام بعمل دعائي ضد النظام. وفي سبتمبر (أيلول) 2008 كن جميعاً طليقات. وفي 4 مارس (آذار) 2007، وهو اليوم الأول لمحاكمة خمس من النساء اللاتي نظمن تظاهرة 2006 قُبض على مناصرين ومناصرات للمتهمات أثناء محاولتهم التجمع خارج قاعة المحكمة للاحتجاج، وتم احتجاز شادي صدر (وهي محامية) ومحبوبة عباسغوليزادة[18] -اللتين كانتا تشاركان في حملة من أجل وضع حد للرجم كعقوبة قضائية- استمر لفترة قبل الإفراج عنهما بكفالة[19].

ت - النساء الإيرانيات.. مقاومات وقمع

شكل موضوع الحجاب واختراق عديد من النساء «للزي الشرعي» إحدى أبرز المقاومات التي تقوم بها النساء، وإزاء غياب الالتزام بالشروط المفروضة عليهن، «وبعد مضي عامين على الدورة الرئاسية الأولى للرئيس الإيراني أحمدي، بدأت دوريات الشرطة بتنفيذ ما سُمي بـ(حملة التصدي للحجاب السيئ)، وأثارت هذه الخطة جدلاً واسعاً وانقساماً في الرأي بين مؤيدٍ ومعارض؛ إذ انحاز خطباء الجمعة في عدد من مساجد العاصمة إلى إجراءات الأمن، بينما عبّر الإصلاحيون في مقالات نشرتها صحفهم صراحة عن معارضتهم تصدي قوات الشرطة لهذا الموضوع»[20].

وتدافع شرطة الإرشاد عن «حملة التصدي للحجاب السيئ» بالقول: إنها تنفذ صلاحياتها التي منحها إياها قانون العقوبات الإسلامي، فالمادة (638) تنص

---

(18) قُبض على محبوبة عباسغوليزادة في إيران عام 2004 واحتجزت في الحبس الانفرادي لمدة (23) يوماً في زنزانة ضيقة، وعُرضت لضغوط عصبية وعاطفية في منتهى الشدة طيلة فترة التحقيق معها. حيث استجوبت حول أنشطتها للدفاع عن حقوق المرأة. واستنطقها المحققون على نحو متطفل، وسعوا إلى جعلها تدلي بأقوال يمكن أن تدينها بالعلاقة مع حياتها الخاصة من قبيل «أخبرينا عن الأشخاص الذين نمت معهم». وجهت لها تهمتا إقامة علاقات غير شرعية وعلاقات مع أجانب وعدم الاحتشام باللباس وحيازة مشروبات كحولية. وبعد الإفراج عنها بكفالة لجأت إلى العلاج النفسي. تحدي القمع: المدافعون عن حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، منظمة العفو الدولية، أمنيستي، 2009، ص59.

(19) المرجع نفسه، ص57-58.

(20) الصمادي، فاطمة، المرأة الإيرانية والرئاسة.. فاكهة السياسة المحرمة، مرجع سابق.

صراحة على مسؤولية الشرطة في مواجهة هذه المخالفات. وكان ديوان الدولة العالي قد رفض عام 2009 شكوى تقدم بها (40) محامياً ضد قوات الأمن العام بسبب تنفيذ الخطة واعتبرها غير قانونية، وأن قوات الأمن لا تتجاوز صلاحياتها. وتدعم السلطة القضائية ذلك، وترى أن الأمن يملك الحق قانونياً بتذكير النساء ذوات «الحجاب السيئ» بضرورة «إصلاحه». وعلى الرغم من عدم الحق في الاعتقال، تنص المادة (638) من قانون «المجازاة الإسلامي» على تغريم المرأة التي لا تلتزم قواعد الحجاب أمام العامة، بالحبس عشرة أيام، أو بدفع ما بين (50) دولاراً و(500)[21].

تعبّر النسوة في إيران عن رفضهن لشروط الزي الإسلامي من خلال صور مختلفة. في طهران العاصمة يصعب العثور على امرأة ترتدي الحجاب، بالشكل الذي نعرفه أو الذي اعتدنا عليه على الأقل (...) فليس في شوارع طهران «مطاوعجي» مع عصاه، يراقب حجاب النساء أو يقتاد الناس إلى صلاة الجمعة. بل يمكن أن تحطّ فجأة في بعض المراكز التجارية دوريات لشرطة الإرشاد أو الباسيج. لكن الأمر لا يستأهل التفاتة من أحد هنا. فعناصر الباسيج النسائية يوزّعن كتباً تحوي نصائح دينيّة لمن يعتقدن أن حجابها غير لائق، بينما تقتاد إلى المخفر من تتخطى «الخطوط الحمر»، حيث يتمّ الاتصال بأهلها والطلب منهم إحضار ملابس «لائقة» لها لتغيّر ما تلبسه قبل أن تخرج إلى الشارع مجدداً»[22]. تختلف طهران عن بقية المدن الإيرانية الأخرى، فالوضع مختلف جداً في قم، فهناك لا ترى غير نساء متّشحات بالتشادور الأسود[23].

أطلقت السلطات الدينية عام 2015 حملة «الأمن الاجتماعي وصون قيمة المرأة»، في العاصمة طهران و(17) مدينة كبرى في البلاد لملاحقة «السافرات». وقد أعلن المسؤولون عن الحملة أنها انطلقت بعدما لاحظوا أن النساء الإيرانيات بدأن يفرّطن بحجابهن، وبالمظاهر الإسلامية. وكانت شرطة الآداب قبل الإعلان عن بدء الحملة قد عمّمت على المواطنين أن مراقبة «حشمة النساء» واجبة على كل

(21) الصمادي، فاطمة، جدل حول الحجاب و«أمن» المجتمع يثير تجاذباً سياسياً في إيران، صحيفة الحياة، 1 يوليو (تموز) 2010، العدد: (17254).

(22) مرعي، زينب، طعم الحجاب في طهران، جريدة السفير اللبنانية، 1 مارس (آذار) 2014.

(23) المرجع نفسه.

فرد، ولا تقتصر المهمة على رجال الشرطة فقط. وتشمل الحملة، علاوة على «تطويع السافرات»، ملاحقة المخلين بالآداب الإسلامية، كمثيري الشغب ومرتكبي التجاوزات الأخلاقية (اللقاءات بين الجنسين) في الأماكن العامة[24].

شكلت «الميديا الجديدة» ساحة للمقاومات النسائية[25] الرافضة للحجاب في إيران. ونشرت الممثلة الإيرانية صدف طاهريان صوراً لها من غير حجاب، التقطتها خارج البلاد، وحمّلتها على صفحتها في انستغرام، وكردة فعل من قبل السلطات الإيرانية سحبت وزارة الثقافة رخصة التمثيل منها ومُنعت من مزاولة المهنة. وإزاء قانون يحظر المصافحة بين الجنسين أو تبادل القُبل في الأماكن العامة، قام ناشطون بحملة إلكترونية، ترفع شعار «المصافحة ليست جرماً.. والتقبيل ليس جريمة». وشارك إيرانيون في تلك الحملة إلكترونياً، عبر تحميل صور تظهرهم يتبادلون القُبل أو يتصافحون. وجاء القرار، بحسب ما ذكرت الصحفية الإيرانية: ماسيه علي نجاد، عقب محاكمة الناشطة الإيرانية وفنانة الكاريكاتور: أتينا فرغداني بتهمة مصافحة محاميها: محمد مغيمي، وأجبرت الناشطة على الخضوع لفحص العذرية[26].

وأطلقت ماسيه علي نجاد حركة على فيسبوك وتويتر تحت شعار «حريتي المسلوبة» لتسليط الضوء على «القيود القانونية والاجتماعية» التي تواجهها النساء في إيران. نشرت نساء في كل أنحاء إيران صورهن التي يظهرن فيها دون غطاء الرأس

---

(24) فحص، بادية، تأديب السافرات في إيران، صحيفة النهار اللبنانية، 1 أكتوبر (تشرين الأول) 2015، متوافر على الرابط المختصر التالي:

http://cutt.us/33vG

(25) لا يقتصر النشاط النسوي في إيران على المقاومات العلنية للحجاب وسياسات التمييز من خلال وسائل الميديا الجديدة. فبعد قوانين الشريعة الإسلامية التي فرضتها الثورة الإسلامية في إيران، والتي جاءت مجحفة بحق النساء، انتشرت الدراسات النسوية التي تسعى إلى المقارنة بين أوضاع المرأة الإيرانية قبل الثورة الخمينية وبعدها. وأصدرت أخيراً الكاتبة الإيرانية الأميركية: نينا أنصاري كتاباً تحت عنوان (Jewels of Allah: The Untold Story of Women in Iran) «جواهر الله: القصة غير المروية عن النساء في إيران» عام 2015، وتحدثت في كتابها عن تاريخ الحركة النسوية وكيفية تمكن النساء من خرق النظام الأبوي في حقب مختلفة. يشار إلى أن تيار النسوية الإسلامية -وهو اتجاه نسوي يحمّل الفقه الإسلامي مسؤولية تهميش النساء، ويسعى إلى القول: إن القرآن لا يعادي النساء- تعود بداياته إلى تسعينيات القرن المنصرم، ظهر في إيران مع مقالات الصحيفة النسائية (Zanan) (نساء) -أقفلت لاحقاً بقرار من السلطات الإيرانية- التي أسستها في طهران عام 1992 شهلا شركت، وشاركت فيها كاتبات الصحيفة، خصوصاً: أفسانه نجما باده، وزيبا مير حسيني، ومن قبلهن استخدمته كاتبات تركيا: ياسمين أرات، وفريدة أكار، ونيلو فرغول (انظر: جدعان، فهمي: خارج السرب: بحث في النسوية الإسلامية الرافضة وإغراءات الحرية، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 2010، ص36-38).

(26) النساء في إيران يتمرّدن بالعناق والقُبل والسفور.. إلكترونياً، موقع المدن، 2 نوفمبر (تشرين الثاني) 2015.

الإلزامي، في أماكن مغلقة تغيب عنها الشرطة الدينية التي تملك سلطة معاقبتهن على عدم احترام قانون اللباس المعمول به في البلاد[27].

الخاتمة

أحدثت الثورة الإسلامية في إيران -السائرة عكس التيار على قاعدة أن الثورات تحدث قطيعة مع الديني- تبدلاً في وضعية المرأة الإيرانية، فبعدما اعتادت الإيرانيات على حياة خارج الرقابة الدينية، أدت الثورة إلى تفكيك البنى الحداثية عبر المأثور الديني، دون أن يعني ذلك غياب الأطروحات التي تتصدى لأنظمة الوصاية البطريركية، وهي -بلا شك- كثيفة وحاضرة في الداخل الإيراني والخارج.

سعت هذه الورقة إلى استجلاء سياسات القمع الديني/ الأبوي تجاه المرأة الإيرانية. أدى تنامي الحراك النسوي -اللافت- في إيران[28] إلى تصاعد الخطاب الديني الرسمي المتشدد. ومن الأهمية القول: إن الممارسات التأديبية التي تلجأ إليها «أخوات الباسيج» إزاء النساء، إنما هي جزء من مشكلة كليّة تتمثل في الخطاب المستمد من الموروث الديني. هذه الممارسات يقابلها نشاط في الحركات النسوية بطرفيها العلماني والإسلامي. لقد واجهت النسويات المنضويات في «النسوية الإسلامية» الثقافة الأبوية المدعومة بالتشريعات الدينية التمييزية، وتمكّن من انتزاع العديد من الحقوق، ونشطن في مجال المعرفة الدينية، ومن الأسماء البارزة في هذا المجال: زيبا مير حسيني، وأفسانة نجمة بادي، ونايره توهيدي.

(27) سيا، طه، حملة خلع الحجاب تركز على الإيرانيات وحرية اللباس، تقديم وترجمة بشرى الغزالي، مركز الدراسات والبحوث في القضايا النسائية في الإسلام، المغرب، متوافر على الرابط التالي:
http://www.annisae.ma/Article.aspx?C=5920

لمراجعة المقال الأصلي المنشور بالإنجليزية، انظر الرابط التالي:
http://www.aquila-style.com/focus-points/hijab-removal-iran/66005/

(28) من الأهمية الإشارة إلى أن الحركة النسوية في إيران قديمة جداً، ولها صولات وجولات ومقاومات ضد المنظومة الأبوية، أقله منذ الثورة الدستورية، وتبرهن أطروحات عدة على تمكن الإيرانيات من تطوير حركة نسوية كاملة في ظل المناخ الأبوي ما بعد الثورة.